

بحار الأنوار

[144] الثاني ذهب أكثر الاصحاب إلى أنه إذا اختلط الذكي بالميت وجب الامتناع من الجميع حتى يعلم الذكي بعينه، لكن خصوا الحكم بما إذا كان محصورا دفعا للخرج لوجوب اجتناب الميت ولا يتم إلا باجتناب الجميع، ولعموم قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: " ما اجتمع الحلال والحرام إلا غلب الحرام الحلال " ويرد عليه أن وجوب اجتناب الميتة مطلقا ممنوع، لجواز كون التحريم مخصوصا بما إذا كان عينه معلوما (1) كما تدل عليه الاخبار الصحيحة وأما الرواية فهي عامية مخالفة للروايات المعتبرة، والاصل والعمومات وحصر المحرمات يرجح الحل، مع أنه يمكن قراءة الحرام منصوبا ليكون مفعولا وموافقا لغيرها كما ذكره المحقق الاردبيلي رحمه الله. وقيل: يباع ممن يستحل الميتة، ذهب إليه الشيخ في النهاية وتبعه ابن حمزة والعلامة في المختلف، ومال إليه المحقق قدس الله روحه في الشرايع مع قصده لبيع المذكي، والمستند صحيحة الحلبي عن الصادق عليه السلام قال سمعته يقول: إذا اختلط الذكي بالميتة باعه ممن يستحل الميتة (2). وحسنة الحلبي (3) أيضا يدل عليه، ومنع ابن إدريس من بيعه والانتفاع به _____ (1) فيه اشكال إذ الاحكام تتعلق بذات الموضوعات مجردة عن وصف العلم والجهل والروايات المتقدمة عدا واحدة منها في الشك البدوي الذي لا يعلم أن هذا اللحم من ذبيحة المسلم أو من غيره، ولا تشمل موردا يعلم بوجود اللحم الميت في البين، نعم واحد منها ورد في مورد يعلم اجمالا بوجود الميت فحكم فيه بوجوب الاجتناب، وأما الحديث النبوي فظاهره أن الحرام مرفوع وكونه منصوبا خلاف الظاهر لا يقال به الا بقريئة ودليل. (2) رواه الكليني في الفروع 6: 260 باسناده عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن ابي المغرا عن الحلبي وزاد في آخره: ويأكل ثمنه. (3) وهي ما رواه ايضا الكليني في الفروع 6: 260 باسناده عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله (ع) أنه سئل عن رجل كانت له غنم وبقر وكان يدرك الذكي منها فيعزله ويعزل الميتة ثم ان الميتة والذكي اختلطا فكيف يصنع به ؟ فقال: يبيعه ممن يستحل الميتة ويأكل ثمنه فانه لا بأس به.